الصباح AL-SABAH

الذكرى «56» لتأسيس الحرس الوطني.. مسيرة عطاء في الدفاع عن الوطن وحماية المنشآت الحيوية

يصادف اليوم الثلاثاء ذكرى تأسيس الحرس الوطني ليكمل 56 عاما من العطاء المتميز طوال مسيرته في الدفاع عن الوطن وحماية المنشآت الحيوية وتقديم الدعم والإسناد لجميع جهات الدولة ومؤسسات إضافة إلى كونه داعما قويا لمؤسسات المجتمع المدني.

وقال الحرس الوطني في بيان صحفي إنه في تاريخ 6/6 لعام 1967 أصدر المغفور له بإذن الله سمو أمير البلاد الشيخ صباح السالم طيب الله ثراه المرسوم بقانون "رقم 2 لسنة 1967" الذي يقضي بإنشاء الحرس الوطني كهيئة مستقلة عن القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وتتبع مجلس الدفاع الأعلى وعهد إلى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه تنفيذ المرسوم الأميري.

سمو أمير البلاد المفدى القائد الأعلى للقوات المسلحة خلال مسيرته في الحرس الوطني

وأوضح أنه في اليوم نفسه صدر مرسوم أميري آخر بتولي سمو الشيخ سالم العلي منصب رئيس الحرس الوطني فحمل سموه على عاتقه منذ تلك اللحظة مسؤولية بناء هذا الصرح العسكري الكبير ولا تزال كلمات سموه عند توليه أمانة هذا المنصب محفورة في الذاكرة إذ قال آنذاك "إننا نأمل أن يأتي اليوم الذي يصبح فيه كل مواطن في الكويت حارسا لبلده ووطنه وهذا اليوم ليس ببعيد".

سمو ولي العهد الأمين خلال مسيرته في الحرس الوطني

وأضاف البيان أن سمو الشيخ سالم العلي استطاع طوال مسيرة كفاح وطني شاقة ومرهقة وفي ظل مصاعب وتحديات هائلة أن يبلغ بالحرس الوطني تلك المكانة المتميزة بين مؤسسات الدفاع والأمن في دولة الكويت.

وذكر أن سموه واصل هذه المسيرة التي ساند فيها كل من صاحب السمو أمير البلاد المفدى القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد نائب رئيس الحرس الوطني وسمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء عندما تولوا منصب نائب رئيس الحرس الوطني.

وأكد أن "رجال الحرس الوطني يستذكرون في هذه المناسبة الغالية بكل الفخر والاعتزاز ما قدمه إخوانهم ممن سبقوهم في خدمة الوطن من تضحيات خاصة أثناء فترة الغزو العراقي الغاشم حيث قدموا أرواحهم الطاهرة فداء للكويت وأهلها وقيادتها".

سمو رئيس مجلس الوزراء خلال مسيرته في الحرس الوطني

الحرس الوطني مسيرة عطاء منذ نشأته

الحرس الوطني مسيرة عطاء في الدفاع عن الوطن وحماية المنشآت الحيوية

«كونا» تنظم فعالية بيئية خاصة بإعادة التدوير بعنوان «معا من أجل عالم أخضر»

موظفو وكالة الانباء الكويتية كونا

نظمت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" أمس الاثنين حملة توعوية لموظفيها بمناسبة يوم البيئة العالمي بعنوان "معا من أجل عالم أخضر" بهدف نشر ثقافة إعادة التدوير وزيادة الوعي البيئي.

وأكدت رئيسة قسم العلاقات العامة في "كونا" أفضال الفليج في تصريح لـ"كونا" حرص الوكالة على القيام بدورها في المساهمة المجتمعية والتوعية الإعلامية ودعم الجهود الحكومية في حماية البيئة واستدامتها.

وأضافت الفليج ان الفعالية سلطت الضوء على المشاريع البيئية في الدولة ومنها إعادة تدوير النفايات والمخلفات للاستفادة منها وتحويلها إلى مواد وعناصر مفيدة وقابلة للاستخدام مرة أخرى.

وأوضحت أن الحفاظ على البيئة والحد من تلوث الهواء والمياه والتلوث البلاستيكي وخفض الانبعاثات الكربونية من أهم الأهداف التي تسعى إليها دول العالم.

وأكدت حرص "كونا" على الاهتمام بالبيئة وإشراك موظفيها بمثل هذه الفعاليات الهادفة مشيرة إلى اهتمام مختلف الجهات الحكومية والخاصة في خطوة منها لمعالجة التحديات البيئية وتحسين جودة الحياة المعيشية.

وافادت ان الفعالية تضمت مشاركة شركات من مختلف المجالات وهي شركة "الغانم للمورينغا" و شركة "ايبسكو" العالمية للتجارة العامة لإعادة تدوير الاطارات وشركة "إمداد" لإعادة تدوير زيوت الطبخ وشركة "كسوة" لإعادة تدوير الملابس وشركة "ماي" للمياه المعبأة وورشة الأعمال الحرفية "شركة بيوتي اوف كولورز" وشركة "انفايروسيرف" لإعادة تدوير الاجهزة الالكترونية.

يذكر أن يوم البيئة العالمي يحتفل به سنويا في الـ5 من يونيو ويشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويهدف لنشر التوعية البيئية في جميع أنحاء العالم.

مزرعة الغانم للمورينغا

تحت شعار "الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية"

الكويت تشارك العالم احتفاله بالذكرى السنوية ليوم البيئة العالمي

الشلفان: يجب مراعاة الجانب البيئي والظروف المناخية عند التخطيط الحضري والمدن

سميرة الكندري

شريفة الشلفان

الكندري: خطة تطوير «البيئة» ترتكز على تعزيز الرقابة البيئية على جودة الهواء

تشارك دولة الكويت دول العالم احتفالها بالذكرى السنوية ليوم البيئة العالمي الذي صادف أمس الإثنين تحت شعار "الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية" بهدف الانتقال العالمي إلى اقتصاد دائري للبلاستيك وإيجاد حلول واسعة النطاق لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية.ويعد يوم البيئة العالمي الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويحتفل به سنويا في 5 يونيو منذ عام 1973 أكبر منصة عالمية للتوعية البيئية العامة.

واكدت عضو المجلس البلدي المهندسة شريفة الشلفان لـ"كونا" بهذه المناسبة أهمية الحفاظ على البيئة لاستمرار حياة المجتمعات وصحة البشرية واستدامة الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل.

وقالت الشلفان ان ثمة العديد من القضايا المرتبطة بالبيئة كتلوث مياه البحر والتربة والهواء مؤكدة حرص المجلس البلدي بحكم المهام المنوطة به على التركيز على تلك القضايا لاسيما تلك المرتبطة بموضوع النفايات البلدية الصلبة.

وأضافت انه يجب مراعاة الجانب البيئي والظروف المناخية عند التخطيط الحضري وتخطيط المدن وأثر ذلك على الاستدامة منها على سبيل المثال ضرورة وجود مسطحات خضراء بنسبة كافية لحجم الكثافة السكانية وتنوع وسائل النقل لاهميته في تقليل استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية وكذلك وجوب الاستجابة للظروف المناخية والجغرافية في التصميم المعماري ومواد البناء المستخدمة لاسيما في مناخ الكويت الشديد الحرارة وتفعيل كود المباني الخضراء.

واشارت الشلفان الى انها تقدمت بثلاثة مقترحات رئيسية بهذا الشأن أولها مقترح مشروع التسميد الهوائي "الكومبوست" حيث تبين من خلال معاينة النفايات البلدية الصلبة في البلاد أن ما نسبته 46 في المئة من هذه النفايات هي نفايات غذائية ما يشكل هدرا كبيرا لهذه النعمة.وكشفت ان هذا المقترح يهدف الى تحسين التربة للزراعات التجميلية لاستدامة الثروات والمحافظة عليها والحد من النفايات العضوية في المرادم مع وضع حلول مرنة وسهلة التطبيق في التعامل مع النفايات البلدية الصلبة لاسيما ان الكويت دولة صحراوية تفتقر بطبيعتها للتربة الخصبة ولحاجتنا الماسة للتخضير.

وأشارت الشلفان الى اقتراح آخر بشأن إعادة تدوير قناني البلاستيك وأغطيتها باعتبار أن البلاستيك يشكل 20 بالمئة من النفايات البلدية الصلبة في الكويت ويعتبر من المواد التي تحتاج زمنا طويلا حتى تتحلل حيث قد تستغرق أكثر من 400 سنة. وبينت ان هذا المقترح من شأنه ان يسهم في الحد من النفايات البلاستيكية في المرادم ونظافة الأماكن العامة في البلاد ونظافة البيئة البحرية الى جانب التعامل مع النفايات البلدية الصلبة تطبيقا لقانون حماية البيئة وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وفقا لرؤية دولة الكويت بهذا الشأن.

وقالت الشلفان ان ثمة اقتراحا ثالثا حول إعداد لائحة لتفكيك المباني معتمدة على دراسة ميدانية لأنواع مواد البناء المستخرجة والسوق المحلية خاصة أن الجهات المالكة للمباني في الكويت تلجأ بصورة عامة إلى هدم تلك المباني بعد بلوغها عمرا معينا أو بسبب الحاجة إلى تطويرها أو تغيير تصميمها المعماري على الرغم مما يصاحب ذلك من تلوث للبيئة.

وأضافت ان الهدف من هذا المقترح هو التوجه نحو عملية تفكيك المباني نظرا لفوائدها الكبيرة فهي تسهم في تعزيز مفهوم الاستدامة من خلال الحد من كمية النفايات الصلبة الإنشائية والحد من استغلال الأراضي لمرادم النفايات كما تؤدي إلى تعزيز مفهوم وثقافة إعادة الاستخدام.

من جانبها قالت مدير عام الهيئة العامة للبيئة بالوكالة المهندسة سميرة الكندري لـ"كونا" إن من أهم أولويات العمل البيئي في دولة الكويت هو ما يتوافق مع الخطة التنموية للدولة ورؤية 2035 والمخطط الهيكلي الرابع 2040 ومع برنامج عمل الحكومة "2022-2026" والمتضمن في بند البنية التحتية والطاقة "حماية البيئة". وأضافت ان تلك الأولويات تتمثل في تحسين جودة الهواء والتحول إلى استخدام أنواع الوقود الأقل تلويثا وتعزيز الرقابة على الانبعاثات عن المصادر المتحركة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات في دولة الكويت 2040 إضافة الى تنفيذ استراتيجية التحول الى اقتصاد دائري للكربون للوصول الى الحياد الكربوني 2050.

وأوضحت الكندري ان خطة تطوير عمل الهيئة العامة للبيئة ترتكز على تعزيز الرقابة البيئية على جودة الهواء بالتنسيق مع شركات القطاع النفطي وتركيب المحطات الثابتة لرصد جودة الهواء وإيجاد الحلول الجذرية لمشكلة تلوث الهواء في المنطقة الجنوبية من خلال تنفيذ المشاريع البيئية.

وذكرت ان ذلك يأتي بالتنسيق مع القطاع النفطي والهيئة العامة للصناعة لتعزيز منظومة الرصد ووسائل التحكم واستكمال مشروع اعداد استراتيجية لإدارة جودة الهواء ودعم متخذي القرار في البلاد والذي تم توقيعه مع معهد الكويت للأبحاث العلمية بالتنسيق مع "جامعة هارفرد" الامريكية.

وقالت ان من اهداف الخطة أيضا هو تحسين إدارة المخلفات في البلاد والالتزام بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من دولة الكويت والتي من أهمها الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ اذ تقوم الهيئة حاليا باعداد استراتيجية خفض الكربون 2050 بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وأكدت أهمية تعزيز الرقابة المستمرة على البيئة البحرية وخاصة في جون الكويت وتفعيل تطبيق احكام ومواد قانون حماية البيئة من خلال تعزيز دور التفتيش البيئي وتحرير المخالفات البيئية بما يعمل على تقليل التعديات على البيئة البرية والبحرية في البلاد. كما اكدت على ضرورة نشر الوعي البيئي وتسويق المشاريع البيئية الحكومية التي من شأنها تقليل التجاوزات على البيئة مع ضرورة توفير المنظومة المتكاملة لإدارة البيانات البيئية في البلاد والربط الالكتروني للمؤشرات البيئية مع الجهات مما يدعم اتخاذ القرار مع تعزيز ترتيب دولة الكويت في مؤشر قياس الأداء البيئي العالمي واعداد تقارير دورية لحالة البيئة. وعن اليوم العالمي للبيئة قالت الكندري ان هذا اليوم تم اطلاقه تحت شعار "الحد من تلوث المواد البلاستيكية" ويأتي ضمن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام التي أعدتها الهيئة العامة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقالت ان الهيئة وفي اطار تلك الخطة ستركز على نموذج الاقتصاد الدائري لتحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى الأكثر استدامة.

وأشارت الى اطلاق الهيئة بهذا الصدد الحملة الإعلامية للتغيير السلوكي للحد من النفايات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في البلاد لإحداث تغيير سلوكي حقيقي وزيادة أنشطة التوعية حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال البلاستيك بالتنسيق مع جهات الدولة الحكومية والقطاع الخاص.

كما لفتت الى اطلاق الحملة في الوقت ذاته على حسابي الأمم المتحدة للبيئة مكتب غرب آسيا والهيئة العامة للبيئة الكويتية عبر مواقع التواصل الاجتماعي من ثلاثة الى ستة اشهر وادخال برامج التوعية وإعادة التدوير في المدارس والجامعات وتم إعداد فعاليات وورش عمل في مراكز التسوق والمجمعات التجارية.